تعمل القاهرة على ترتيب لقاء بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، ورئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، للتنسيق بشأن الملفات الشائكة، وعلى رأسها ملف التهدئة مع فصائل المقاومة في قطاع غزة، وهو ما سيقوم به وفد إسرائيلي سيزور القاهرة قريباً

عودة الاتصالات لتثبيت تهدئة غزة

ترتيبات للقاء بين كامل وبينت... وتمسك إسرائيلي بصفقة الأسرى مقابل الإعمار

تتضمن الترتيبات المصرية اتصالاً هاتفياً بين السيسي وبينت (مناحيم كهانا/فرانس برس)

للحديث تتمة...

سورية... إدارة الاحتلال الروسي

ناصر السهلي

على مستوى المصالح بين الطرفين الأميركي والروسي يبدو أن مصطلح «إدارة الأزمات» أقرب توصيف لنتائج قمة الرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين، في جنيف الأربعاء الماضي.

ويشمل ذلك ملفات على تماس بالحلفاء الأوروبيين، في أوكرانيا وبيلاروسيا والبلطيق، مثلما يبدو أن الملف السوري مستمر في نزيفه، والذهاب به إلى تركيز على الجوانب الإنسانية، مثل ممرات مساعدات وتحسين أوضاع مناطق، أكثر من حلول جذرية. في ما خص سورية، من الواضح أن الكرملين يستخدمها كورقة قوة للإيحاء أن بلده «قطب عالمي» على الطريقة السوفييتية القديمة. بغض النظر عما إذا كان تدخل بتفويض أميركي، كما يُقال. ويسعى الكرملين، وسط غياب عربي واضح، إلى تحويل سورية، ومستقبل شعبها، إلى مجرد قضايا ممرات «إنسانية» وإعادة إعمار.

وترسيخ الاستبداد في سورية لا ينم عن سذاجة سؤال بوتين عن «البديل» لبشار الأسد، وكان مهمة إنتاج بدائل ديمقراطية منوطة بما يتوصل إليه من «صفقة» مع الغرب، وليس شأناً يخص الشعب السوري.

يكشف استعراض بوتين، في المؤتمر الصحافي المطول، لسؤال الديمقراطية وحقوق الإنسان عن عمق الطبيعة الانتهازية لنظام يتحول إلى احتلال، يساهم في قمع وقتل وتشريد شعب كامل. في المحصلة فإن طريقة تفكير بوتين لا تبشر بإنهاء نهاية مأساة دعم نظام دمر بلاده وشرد شعبه، ويصر على ترسيخ القسمة الجغرافية والمجتمعية، واختراع نظام «مركزي طائفي» بشكل غير مسبوق. وفي الترجمة العملية فإن اختيار «إدارة الأزمة» في ظل غياب عمل سوري معارض، واضح في فعاليته واستقلاله عن حسابات الخارج، في مواجهة حالة استعصاء الاحتلالين الروسي والإيراني، يعني أن المسألة ستخضع لمقايضات حول «ممرات إنسانية»، تأخذ البلد، مع غيره في الإقليم، نحو كوارث أكبر مستقبلاً، بدل الالتزام بعملية إنهاء منظومة حكم مأزوم، وفق القرار 2254 «بيان جنيف». ويراهن الكرملين على نشوء «حالة دولية، بما فيها عربية، سلبية وغير فاعلة، تتعايش مع احتلاله لسورية، كما مرر احتلال شبه جزيرة القرم.

ومن المؤسف، وسط وضوح اشتداد التنافس الإيراني-الروسي على منظومة حكم دمشق، أن تشكل الحالة العربية غطاء يشرعن مآلات الكارثة السورية، بكل انعكاساتها المفككة والمطيفة لمجتمعها على مجتمعات الجوار والمصالح العربية عموماً.

القاهرة ـ **العربي الجديد**
صالح النعامي

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، عن مناقشات مصرية قطرية، حول ملف الأوضاع في غزة، وإعادة إعمار القطاع. وقالت إن المشاورات تتضمن مقترحاً بإدخال المنحة القطرية عبر مصر، فيما يتعلق بالشق الخاص بالمشتقات البترولية، والوقود اللازم لمحطة كهرباء غزة، بحيث يتم نقل الأموال الخاصة بالمشتقات البترولية للقاهرة، ومن ثم تقوم بدورها بإدخال تلك المشتقات والسولار اللازمة للمحطة، عبر معبر رفح، وتسليمه لإدارة «الأونروا» بالقطاع.

وأوضحت المصادر أن المقترح الجديد، يأتي بالتوافق مع حركة «حماس» التي تسيطر على القطاع، لافتة إلى أن هناك جهوداً ومفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لإقناعه بتلك الخطوة، في وقت يشهد المقترح رفضاً كبيراً من جانب السلطة الفلسطينية التي تتمسك بمرور احتياجات قطاع غزة من الوقود عبر معبر بيت حانون، في إطار تنسيق ثلاثي بين الجانب الإسرائيلي، و«الأونروا»، والسلطة الفلسطينية.

في مقابل ذلك، كشفت المصادر المصرية عن ترتيبات حثيثة من القاهرة لترتيب لقاء بين رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد نفتالي بينت، ورئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، لإعادة ترتيب الملفات المشتركة بين القاهرة وتل أبيب، على ضوء التغيرات الداخلية في الحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى تنسيق الملفات الشائكة، التي يأتي على رأسها ملف التهدئة مع فصائل المقاومة في قطاع غزة، وتثبيت وقف إطلاق النار.

وأوضحت المصادر أن الترتيبات المصرية، التي تأتي بتنسيق مع الجانب الأميركي، تتضمن إجراء اتصال هاتفي بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وبينت، وأشارت، في الوقت ذاته، إلى أن حالة الارتباك الداخلي في إسرائيل من شأنها التسريع بتلك الترتيبات، في وقت تسعى فيه الحكومة الجديدة لتسكين الملفات المشتعلة لتمهيد الأرض أمامها، وتجاوز العقبات التي كان يسعى رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، لوضعها في محاولته لعرقلة الحكومة الجديدة.

وبحسب المصادر، فإن القاهرة نجحت بشكل كبير في تفويت الفرصة أمام اندلاع مواجهات عسكرية جديدة، نتيجة «مسيرة الأعلام»، وحالة التأهب لدى فصائل المقاومة للتصعيد والرد على أية خروقات وانتهاكات لوقف إطلاق النار، مشيرة، في الوقت ذاته، إلى أن «الجهد المصري الذي جرى في هذا الإطار، سيكون بمثابة كارت ضامن للحكومة الإسرائيلية الجديدة للسيطرة على الأوضاع، طالما كان هناك تنسيق مشترك».

وفي هذا الإطار، ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الخميس، أن وفداً إسرائيلياً سيتوجه نهاية الأسبوع الحالي إلى مصر لبحث فرص التوصل لاتفاق تهدئة جديد مع «حماس». وأشارت إلى أن الوفد سيمثل مجلس الأمن القومي التابع لديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية. ولفتت إلى أن حكومة بينت تقلت بالفعل رسائل إلى مصر مفادها بأنها معنية بالتوصل إلى اتفاق تهدئة مع حركة «حماس»، على غرار الاتفاقات التي توصلت إليها حكومة نتنياهو.

وبحسب الإذاعة، فإن الوفد سيبحث مع الجانب المصري فرص التوصل لتفاهم حول آليات التهدئة، وضمن ذلك مستقبل إعادة الإعمار وقضية الأسرى الإسرائيليين لدى الحركة، مشيرة إلى أن الحكومة الجديدة لا تزال تصر على عدم السماح بعمليات إعادة الإعمار من دون حل مشكلة الأسرى لدى «حماس». ولفتت إلى أنّ الخلافات في المواقف بين «حماس» وإسرائيل بشأن صفقة التبادل، وربطها بمشاريع إعادة الإعمار، «كبيرة جداً»، مستدركة بأنّ الوفد الإسرائيلي سينقل رسالة إلى الحركة عبر المصريين مفادها بأنّ تل أبيب غير معنية بالتصعيد.

وفي السياق، ذكر موقع «والاه» أنّ إسرائيل تواجه أزمة خيارات في تعاطيها مع قطاع غزة. ولفت، أمس الخميس، إلى أنه في الوقت الذي تهدد فيه إسرائيل باستخدام الخيارات العسكرية، فإنّ أوساطاً داخل الجيش تدعو إلى التهدئة عبر العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية في القطاع. وأشار إلى أن الجيش الإسرائيلي لا يستبعد إعادة فتح المعابر التجارية مع غزة، خشية مواجهة التداعيات الأمنية للتدهور الاقتصادي في القطاع، من منطلق الرغبة في تهدئة الأوضاع. إلى ذلك، كتب المراسل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوسي يهشوع، في تغريدة، أنّ الاحتفال بفرض معادلة ردع في مواجهة قطاع غزة «كان سابقاً لأوانه»، مشيراً إلى أن المستوى السياسي أمر الجيش بعدم الرد على البالونات الحارقة التي تسببت في عدد كبير من الحرائق بمستوطنات «غلاف غزة».

وأضاف أنّ السياسات التي تتبناها الحكومة الحالية تجاه غزة هي نفسها التي تبنتها الحكومات الإسرائيلية منذ 2018، واصفاً الضربات التي نفذتها إسرائيل، الثلاثاء الماضي، رداً على البالونات، بأنها «كانت فقط في إطار العلاقات العامة».

من جهته، قال المعلّق العسكري لصحيفة «معاريف»، طال لفرام، إنّ كل من يبحث عن «حلول سحرية» لمعضلة المواجهة مع غزة، سيخيب أمله في النهاية. وأوضح، في تقرير نشر أمس، أنه على الرغم من أنّ قيادة جيش الاحتلال حاولت «تسويق نجاحات» الحرب الأخيرة على غزة، «إلا أنها فشلت في تحقيق هدف واحد بشكل واضح تماماً، وهو تغيير وعي العدو، بحيث لا يتجه للمخاطرة بالإقدام على خطوات تفضي إلى مواجهة مع الجيش». وشدد على وجوب أن تتبنى الحكومة الجديدة «مساراً سياسياً جديداً في التعاطي مع قطاع غزة»، معتبراً أنّها «مطالبة بأن تثبت أنها قادرة على صياغة مثل هذا المسار».

من جهة ثانية، نقل موقع «والاه»، أمس الأول، عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية قوله إن إدارة الرئيس جو بايدن، معنية بمنح حكومة بينت الظروف التي تضمن استقرارها، عبر تجنب المبادرات السياسية التي تثير الجدل. وأوضح أنّ الولايات المتحدة تحث قيادة بايدن «لن تطرح رؤى يمكن أن تثير خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ما قد يسهم في تفككها». وبحسب المسؤول، فإنّ البيت الأبيض معنيّ بإجراء اتصالات منتظمة ومشاورات وثيقة مع بينت وكبار الموظفين في ديوانه، من منطلق تبادل وجهات النظر «وإدارة نهج محترم للخلافات، ورغبة سورية مقابل الإدراك بوجود موقفين متباينين من الملف الإيراني. ولا تملك روسيا تأثيراً في القضية الفلسطينية، التي تتمتع فيها الولايات المتحدة ومصر بنفوذ أكبر فيها».

ولا يعاني بينت من انعدام الخبرة فحسب، بل كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أول من أمس الأربعاء، أن نتنياهو، الذي خصص فقط نصف ساعة لجلسة الإحاطة مع بينت، تعمّد عدم إطلاعه على معلومات حساسة في قضايا وملفات هامة، لا سيما المعلومات والتفاهمات التي قام بها مع عدد من قادة العالم، مثل لقاءاته مع بوتين.

من جهته، يرجح الأستاذ الزائر بكلية الاقتصاد العالمي والسياسة والعالمية بالمدرسة العليا للاقتصاد في موسكو، مراد صادق زادة، تراجع مستوى العلاقات بين موسكو وتل أبيب في عهد الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي قد تتجه نحو مزيد من التنسيق والتقارب مع الغرب. ويقول صادق زادة في حديث لـ«العربي الجديد»: «ستظل موسكو بالنسبة إلى تل أبيب شريكاً دولياً هاماً يجب الحفاظ على الاتصالات معه، ولكن مستوى العلاقات لن يكون عالياً مثلما كان في عهد نتنياهو الذي كانت تربطه صداقة شخصية مع بوتين». ويشير إلى أنه مع ذلك، سارع بوتين يوم الاثنين الماضي لتوجيه تهنئة إلى بينت بمناسبة تولية مهام منصبه، أشاد فيها بالطابع الودي للعلاقات بين البلدين، معرباً عن أمله أن يساهم عمل رئيس الوزراء الجديد في الدفع بالتعاون الثنائي البناء على كافة الاتجاهات. وحول رؤيته لملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية في عهد بينت ووزير الخارجية يئير لبيد الذي سيخلفه في عام 2023 ضمن اتفاق التناوب، يقول صادق زادة: «ستشهد أجندة السياسة الخارجية تحولاً نحو الدول الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة وائتلاف الأوروبي، وستزداد السياسة الإقليمية والدولية الإسرائيلية تنسيقاً مع الشركاء الغربيين مقارنة مع ما كان الأمر عليه في عهد نتنياهو». وفيما يتعلق بآفاق التنسيق بين موسكو وتل أبيب في الملفين السوري والإيراني، يلفت إلى أن «موسكو أبدت دائماً مرونة، ووجدت إمكانيات للحوار حتى مع الملاعبين الإقليميين الذين اختلفت مواقفها معهم. وسيكون التوصل إلى اتفاقات حول سورية أسهل منه قياساً بإيران، مع تبلور ملامح إعادة الشرعنة لدمشق الرسمية في العالم العربي بعد الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام السوري في 26 مايو/أيار الماضي، مما يتطلب جذب استثمارات لإعادة إعمار البلاد، وهو أمر مرهون بالحد من القابلية لحدوث صدامات وضمان الأمن والاستقرار. لكن في الحالة الإيرانية، سيكون الوضع أصعب في ظل التوقعات على أن تسفر الانتخابات الرئاسية الإيرانية (المقررة اليوم الجمعة) عن تقدم مرشح من الجناح المحافظ المتشدد». ويخلص إلى أنه «لن يحدث أي تغيير جذري في قضايا تنسيق الأعمال بين روسيا وإسرائيل، ولكن التوجه الإسرائيلي غربياً قد يؤدي إلى فتور محدود في العلاقات الثنائية». ومن اللافت أن روسيا كانت تغض البصر عن مئات الضربات العسكرية الإسرائيلية على حلفائها في سورية.

تفاهم حول معبر رفح

أعلن الهلال الأحمر التركي توصله إلى تفاهم مع نظيره المصري، بخصوص إبقاء معبر رفح الحدودي مفتوحاً أمام إدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة. وقال رئيس الهلال الأحمر التركي كرم فنف، في تصريحات صحافية، أمس الأول، إنه «تم التوصل إلى تفاهم مع الهلال الأحمر المصري بخصوص إدخال المساعدات التركية إلى غزة، وإبقاء معبر رفح البري والموانئ البحرية مفتوحة أمام المساعدات». وأضاف أنه «يتابع من القاهرة أنشطة إرسال المساعدات الإنسانية إلى غزة بالتعاون مع الجانب المصري»، مشيراً إلى «إرسال أدوية ومواد طبية حتى الآن».

الاحتلال يصعّد في الضفة
شهيد جديد... واعتقالات وهدم منازل

رام الله ـ **سامر خويرة**
محمود السعدي

لا يزال تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي السمة البارزة ضد الفلسطينيين، خصوصاً أهالي بلدة بيتا، جنوب نابلس، شمال الضفة الغربية، والتي سقط فيها شهيد جديد، هو الرابع منذ شهر، فيما يواصل الاحتلال تدمير المنازل وتسليم إخطارات بالهدم. وشيع الآف الفلسطينيين، أمس الخميس، بجنازة عسكرية جثمان الشهيد أحمد زاهي بني شمسة (16 سنة)، الذي توفي بعد ساعات من إصابته برصاص الاحتلال، أمس الأول، في بلدة بيتا. وقال منسق القوى الفلسطينية في بلدة بيتا محمد دويكات، لـ«العربي الجديد»، إن «حالة من الغضب العارم تسود البلدة، بسبب هذا القتل بدم بارد لطفل أعزل، حيث كانت المنطقة تشهد هدوءاً تاماً، ولم تكن هناك أي مواجهات». وأضاف: «استمعنا لشهادات ممن كان مع الشهيد بني شمسة، حيث كانوا يقفون على مقربة من التلة المواجهة لجبل صبيح، وفجأة سمعوا صوت إطلاق الرصاص الحي الذي أطلقه جنود الاحتلال الذين يحمون البؤرة الاستيطانية المقامة على قمة الجبل، ليتبين أن أحمد أصيب برصاصة في رأسه، أدت إلى تلف في دماغه». إلى أن أعلن عن استشهاده فجر أمس.

في غضون ذلك، شهدت مدينة جنين، شمالي الضفة، مواجهات عنيفة بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال، أسفرت عن إصابة ستة أشخاص، أحدهم في حالة خطرة، وفق ما أكدته مصادر لـ«العربي الجديد». وفي إطار التصعيد جنوب شرق بطا، الواقعة بالقرب من مستوطنة «بيت يسرا». واعتقل الاحتلال مواطنين فلسطينيين بعد الاعتداء على أحدهما، في حي راس العامود بالقدس المحتلة، بالإضافة إلى حارس المسجد الأقصى عبد الكريم قواعد قرب باب السلسلة، وهو أحد الأبواب المؤدية إلى باحات المسجد الأقصى. كما اعتقل ثلاثة فلسطينيين من مخيم الجلزون، شمال رام الله، وسط الضفة، تزامناً مع اندلاع مواجهات في المخيم مع الشبان.

مواجهات جنين أسفرت عن إصابة 6 فلسطينيين

إلى الإعلامي محمد عوض، في حديث لـ«العربي الجديد». وكشف منسق اللجان الشعبية والوطنية لمقاومة الجدار والاستيطان في جنوب الضفة الغربية راتب الجبور، لـ«العربي الجديد»، أن قوات الاحتلال سلمت أهالي منطقة الجوايا، شرق بطا، جنوب الخليل، إخطارات بالهدم، شملت ثلاثة منازل، وبركساً، وغرفة زراعية، وأربعة آبار لتجميع مياه الأمطار. وأشار إلى أنه تم توجيه إخطارات بالهدم لخمسة مساكن من الطوب والصفيح في تجمع «الصفير»، جنوب شرق بطا، الواقعة بالقرب من مستوطنة «بيت يسرا». واعتقل الاحتلال مواطنين فلسطينيين بعد الاعتداء على أحدهما، في حي راس العامود بالقدس المحتلة، بالإضافة إلى حارس المسجد الأقصى عبد الكريم قواعد قرب باب السلسلة، وهو أحد الأبواب المؤدية إلى باحات المسجد الأقصى. كما اعتقل ثلاثة فلسطينيين من مخيم الجلزون، شمال رام الله، وسط الضفة، تزامناً مع اندلاع مواجهات في المخيم مع الشبان.

شرق غرب

3 أهداف لزيارة وفد المخابرات المصري إلى ليبيا
القاهرة مستاءة من أبوظبي وأنقرة

تحاول مصر إمساك الملف الليبي مجدداً بعد تحركات أخيرة، تركية وإماراتية، تعتبر القاهرة أنها تحدّ من نفوذها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عاد الملف الليبي للمواجهة مجدداً في أروقة النظام المصري، سواء في ما يخص العلاقات المصرية الإماراتية، أو تلك المرتبطة بمساعي ومشاورات التهدئة بين مصر وتركيا. وفي خضمّ هذه التحولات، حملت زيارة رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل إلى العاصمة الليبية طرابلس، أمس الخميس، وهي الأولى من نوعها منذ عودة العلاقات بين النظام المصري والحكومة الشرعية في غرب ليبيا، رسائل في أكثر من اتجاه.

وحول هذه التطورات، تكشف مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، أنه «يمكن القول إنه خلال الأيام الماضية، نقل الملف الليبي العلاقات المصرية الإماراتية من حالة التوجس إلى التوتر الواضح، بعد حصول قائد مليشيات شرق ليبيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر على مساعدات مالية من أبوظبي، في سياق إجراء ترتيبات جديدة». وهو ما تضعه المصادر في إطار «محاولات إماراتية للعودة إلى امتلاك أوراق ضغط» في مشهد الشرق الأوسط الذي يتشكل في صورة جديدة على وقع التحركات الدولية الأخيرة. وتشير المصادر إلى أن التحركات الإماراتية جاءت من دون ترتيب أو إخطار للقاهرة، التي تُعدّ لاعباً رئيسياً في الملف الليبي، بحكم الموقع الجغرافي والأبعاد الاجتماعية.

وترى المصادر أن «الإمارات تسعى لتصدير الارتباك إلى المشهد الليبي، بعد اتفاقها على إجراء تحركات عسكرية لمليشيات حفتر في الجنوب الليبي، بعد ضخّ أموال في حساب حفتر لإعادة سيطرته على المرتزقة الأفارقة التابعين له، بهدف إعادته رقماً أساسياً في المعادلة الدولية بشأن ليبيا، ومن ثم خلق دور إماراتي في تلك المعادلة بعد انحسار أطرافها أخيراً بين مصر وتركيا». وتشير المصادر إلى أن الفترة القليلة الماضية شهدت تحركات عسكرية لأعداد كبيرة من القوات والمعدات العسكرية في بعض مناطق الجنوب الليبي، بالإضافة إلى قاعدة تمنهنت، التي كانت تُعتبر نقطة ارتكاز إماراتية في ليبيا. في المقابل، تؤكد مصادر خاصة أخرى مطلعة على ملف المباحثات المصرية التركية بشأن التهدئة بينهما، لـ«العربي الجديد»، حصول توتر بين البلدين، وتشير إلى أن العلاقات بينهما تمرّ بـ«مرحلة استكشافية»، بحسب وصف سابق لوزير الخارجية المصري سامح شكري. وتعتبر المصادر أن «الملف الليبي كان أحد ركائز عودة العلاقات بين مصر وتركيا، لما شهده من تنسيق أمني واستخباري في عدد من الملفات». وتطرقت إلى ما تصفه بـ«التصرفات التركية الأخيرة بشأن ليبيا، وفي مقدمتها زيارة الوفد التركي الضخم لطرابلس، يوم الأحد الماضي، عشية قمة حلف شمال الأطلسي، لنقل إشارات معينة إلى قادة الحلف، وكان تركيا هي المتحكم المطلق في المشهد الليبي في محاولة لجعل الدور المصري هناك ضمن توابعها». وكان وفد تركي رفيع ضم وزراء الدفاع والخارجية والداخلية ورئيس الاستخبارات ورئيس دائرة الاتصال برئاسة الجمهورية ومتحدث الرئاسة، قد زار ليبيا بتكليف رسمي من الرئيس رجب طيب أردوغان.

وتقول المصادر إن القاهرة، عبر اللجان الخاصة التي تبحث العلاقات بين البلدين، أبلغت أنقرة بتحفظها على تلك الزيارة وما حملته من دلالات. وتضيف أنه «للأسف إن إخراج الزيارة بالمشهد الذي حدثت به كانت له نتائج سيئة على الدور المصري الذي تسعى القاهرة لتوسيع مساحاته، خصوصاً على ضوء تطوير العلاقات مع حكومة الوحدة الوطنية». وترى أن تركيا استغلت تلك الزيارة، التي درست موعدها بشكل دقيق، في عقد اتفاقات مع الولايات المتحدة وفرنسا على هامش قمة الأطلسي، في وقت تسعى فيه القاهرة لترسيخ دور إقليمي فعال في القضايا المتعلقة بها، لخلق توازن وثقل في قضايا أخرى تهمها مثل سد النهضة على سبيل المثال.

الإمارات تسعى لتصدير الارتباك إلى المشهد الليبي

أبلغت القاهرة أنقرة بتحفظها على زيارة وفد تركي لطرابلس

وبحسب المصادر، فإن «ملف الأوضاع في فلسطين والملف الليبي، أساسيان للقاهرة لتأكيد أهمية الأدوار التي تؤديها القيادة المصرية، التي تعوّل على لعب دور الوكيل الدولي، أو على الأقل الراعي للملف الليبي كما حدث في ملف غزة، إلا أن ذلك الطموح اصطدم بالتحرك التركي الأخير».

وعن هذه التطورات المتسارعة، يقول دبلوماسي مصري إن زيارة عباس كامل، أمس، إلى العاصمة الليبية طرابلس هامة، بعد زيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي لها في وقت سابق على رأس وفد وزاري كبير، وهي الزيارة التي ظنت القاهرة بعدها أنها حسمت الأمور لصالحها في ليبيا رغم الوجود العسكري التركي في الغرب الليبي. وبحسب المصدر الدبلوماسي، فإن وفد كامل يضمّ رئيس اللجنة المعنية بالملف الليبي اللواء أيمن بديع، وتحمل رسائل في أكثر من اتجاه، أولاها للقوى الدولية الأعمق في الملف الليبي، بشأن مساحات النفوذ المصري في ليبيا وقدرتها على رعاية أي اتفاقات في هذا الشأن.

أما الهدف الثاني من وراء الزيارة في هذا التوقيت، بحسب المصدر الدبلوماسي، فهو تأكيد الحضور المصرية في عمليات إعادة إعمار ليبيا، خشية تغول الدور التركي. ويكشف عن إجراء أنقرة مفاوضات مع قوى دولية أخرى للمطالبة بحصص في إعادة الإعمار، عبر نفوذها على حكومة الوحدة الوطنية، بشكل ينتقص من حصص الشركات المصرية. ويشدّد على أن الملف الاقتصادي لا يقلّ أهمية بالنسبة للإدارة المصرية عن الملف السياسي.

أما الهدف الثالث من وراء زيارة كامل، برأي المصدر، فموجّه لقوى عربية وخليجية، على رأسها الإمارات، لتأكيد التوجه المصري الجديد نحو الملف الليبي. وهو توجّه نابع من منطلق الحفاظ على أمن مصر القومي، ما يعني أن العبث في هذا الملف يُعدّ بمثابة اعتداء على الأمن المصري، ولا يصلح أن يأتي من دول تربطها نقاط مشتركة عدة مع مصر، وترغب في الحفاظ عليها. ويرى المصدر أن الزيارة تأكيد على قوة ونفوذ مصر، وربما قد تكون موجّهة للشريك السعودي أيضاً.

وسط هذه التطورات السياسية، برز تطور ميداني، مع تأكيد آمر منطقة سبها العسكرية التابعة لقوات الحكومة الشرعية أحمد العطايبي وصول أرتال عسكرية من الشرق الليبي إلى قاعدة تمنهنت، تضم مجموعات من مليشيات الكاني، محذّراً وزارة الدفاع ورئاسة الأركان في طرابلس بشأنها.

تعاون روسيا وإسرائيل يستمر

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع تولي رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، نفتالي بينت، مهامه رئيساً للحكومة الإسرائيلية منذ 2018، واصفاً الضربات التي نفذتها إسرائيل، الثلاثاء الماضي، رداً على البالونات، بأنها «كانت فقط في إطار العلاقات العامة».

كانت علاقة بوتين ونتنياهو متينة على الصعيد الشخصي (فرانس برس)

من جهته، قال المعلّق العسكري لصحيفة «معاريف»، طال لفرام، إنّ كل من يبحث عن «حلول سحرية» لمعضلة المواجهة مع غزة، سيخيب أمله في النهاية. وأوضح، في تقرير نشر أمس، أنه على الرغم من أنّ قيادة جيش الاحتلال حاولت «تسويق نجاحات» الحرب الأخيرة على غزة، «إلا أنها فشلت في تحقيق هدف واحد بشكل واضح تماماً، وهو تغيير وعي العدو، بحيث لا يتجه للمخاطرة بالإقدام على خطوات تفضي إلى مواجهة مع الجيش». وشدد على وجوب أن تتبنى الحكومة الجديدة «مساراً سياسياً جديداً في التعاطي مع قطاع غزة»، معتبراً أنّها «مطالبة بأن تثبت أنها قادرة على صياغة مثل هذا المسار».

من جهة ثانية، نقل موقع «والاه»، أمس الأول، عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية قوله إن إدارة الرئيس جو بايدن، معنية بمنح حكومة بينت الظروف التي تضمن استقرارها، عبر تجنب المبادرات السياسية التي تثير الجدل. وأوضح أنّ الولايات المتحدة تحث قيادة بايدن «لن تطرح رؤى يمكن أن تثير خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ما قد يسهم في تفككها». وبحسب المسؤول، فإنّ البيت الأبيض معنيّ بإجراء اتصالات منتظمة ومشاورات وثيقة مع بينت وكبار الموظفين في ديوانه، من منطلق تبادل وجهات النظر «وإدارة نهج محترم للخلافات، ورغبة سورية مقابل الإدراك بوجود موقفين متباينين من الملف الإيراني. ولا تملك روسيا تأثيراً في القضية الفلسطينية، التي تتمتع فيها الولايات المتحدة ومصر بنفوذ أكبر فيها».

ولا يعاني بينت من انعدام الخبرة فحسب، بل كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أول من أمس الأربعاء، أن نتنياهو، الذي خصص فقط نصف ساعة لجلسة الإحاطة مع بينت، تعمّد عدم إطلاعه على معلومات حساسة في قضايا وملفات هامة، لا سيما المعلومات والتفاهمات التي قام بها مع عدد من قادة العالم، مثل لقاءاته مع بوتين.

من جهته، يرجح الأستاذ الزائر بكلية الاقتصاد العالمي والسياسة والعالمية بالمدرسة العليا للاقتصاد في موسكو، مراد صادق زادة، تراجع مستوى العلاقات بين موسكو وتل أبيب في عهد الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي قد تتجه نحو مزيد من التنسيق والتقارب مع الغرب. ويقول صادق زادة في حديث لـ«العربي الجديد»: «ستظل موسكو بالنسبة إلى تل أبيب شريكاً دولياً هاماً يجب الحفاظ على الاتصالات معه، ولكن مستوى العلاقات لن يكون عالياً مثلما كان في عهد نتنياهو الذي كانت تربطه صداقة شخصية مع بوتين». ويشير إلى أنه مع ذلك، سارع بوتين يوم الاثنين الماضي لتوجيه تهنئة إلى بينت بمناسبة توليه مهام منصبه، أشاد فيها بالطابع الودي للعلاقات بين البلدين، معرباً عن أمله أن يساهم عمل رئيس الوزراء الجديد في الدفع بالتعاون الثنائي البناء على كافة الاتجاهات. وحول رؤيته لملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية في عهد بينت ووزير الخارجية يئير لبيد الذي سيخلفه في عام 2023 ضمن اتفاق التناوب، يقول صادق زادة: «ستشهد أجندة السياسة الخارجية تحولاً نحو الدول الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة وائتلاف الأوروبي، وستزداد السياسة الإقليمية والدولية الإسرائيلية تنسيقاً مع الشركاء الغربيين مقارنة مع ما كان الأمر عليه في عهد نتنياهو». وفيما يتعلق بآفاق التنسيق بين موسكو وتل أبيب في الملفين السوري والإيراني، يلفت إلى أن «موسكو أبدت دائماً مرونة، ووجدت إمكانيات للحوار حتى مع الملاعبين الإقليميين الذين اختلفت مواقفها معهم. وسيكون التوصل إلى اتفاقات حول سورية أسهل منه قياساً بإيران، مع تبلور ملامح إعادة الشرعنة لدمشق الرسمية في العالم العربي بعد الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام السوري في 26 مايو/أيار الماضي، مما يتطلب جذب استثمارات لإعادة إعمار البلاد، وهو أمر مرهون بالحد من القابلية لحدوث صدامات وضمان الأمن والاستقرار. لكن في الحالة الإيرانية، سيكون الوضع أصعب في ظل التوقعات على أن تسفر الانتخابات الرئاسية الإيرانية (المقررة اليوم الجمعة) عن تقدم مرشح من الجناح المحافظ المتشدد». ويخلص إلى أنه «لن يحدث أي تغيير جذري في قضايا تنسيق الأعمال بين روسيا وإسرائيل، ولكن التوجه الإسرائيلي غربياً قد يؤدي إلى فتور محدود في العلاقات الثنائية». ومن اللافت أن روسيا كانت تغض البصر عن مئات الضربات العسكرية الإسرائيلية على حلفائها في سورية.

الخارجية الفلسطينية تطالب بتحرك «الجنائية الدولية»

طالبت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، في بيان أمس الخميس، المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان (الصورة) «بوضع التحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي، على سلّم أولويات عمله، وذلك لإرسال رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة نفتالي بينت، حتى لا تستمر في ارتكاب مزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني». ودانت الخارجية الفلسطينية جرائم الإعدام الميدانية المتواصلة التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين.

(العربي الجديد)

قتلى بأعمال عنف في أفغانستان

قُتل 4 مدنيين وأصيب 5 آخرون بجروح، أمس الخميس، جراء سقوط قذائف على منازل سكنية خلال مواجهات بين حركة «طالبان» وقوات الأمن الأفغانية في منطقة سرخاب بمديرية محمد آغا في إقليم لوجر، المجاور للعاصمة كابول. وفي إقليم قندوز شمالي البلاد، قُتل خمسة مدنيين، وأصيب نحو 20 آخرين بجروح جراء قصف لسلاح الجو الأفغاني كان يستهدف مواقع لحركة «طالبان» في مديرية خان آباد، وأصاب منازل سكنية.

(العربي الجديد)

«القاعدة» يخطف عناصر أمنية في اليمن

خطف تنظيم «القاعدة» ستة عناصر في قوات الأمن في محافظة شبوة في اليمن، وفق ما أعلنه مسؤول أمني يمني لوكالة «فرانس برس». وأوضح المسؤول أن «ضابطين أحدهما برتبة عميد وثلاثة عناصر من الشرطة كانوا في مهمة عمل بشأن عملية قتل في مديرية مرخة الثلاثاء الماضي، تم استدراجهم من قبل التنظيم الذي نقلهم إلى محافظة البيضاء المجاورة». كذلك أشار إلى أن مسلحين ينتمون لـ«القاعدة» خطفوا مساء الأربعاء «جندياً يتبع قوات النخبة الشبوانية في مديرية ميفعة في شبوة ونقلوه إلى مكان مجهول».

(فرانس برس)

التحالف العربي يدمر مسيّرة أطلقها الحوثيون

أعلن التحالف العربي بقيادة السعودية، أمس الخميس، تدمير طائرة مسيّرة أطلقها الحوثيون باتجاه السعودية. وأفاد التحالف في بيان أوردته وكالة الأنباء السعودية (واس)، بـ«اعتراض وتدمير طائرة من دون طيار مفخخة أطلقتها الميليشيا الحوثية الإرهابية باتجاه منطقة خميس مشيط (جنوبي المملكة)».

(الأناضول)

إثيوبيا تدعو لوقف تحقيق أفريقي بشأن تيغراي

طالبت الحكومة الإثيوبية، أمس الخميس، «اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب» التابعة للاتحاد الأفريقي، بـ«الوقف الفوري» للجنة تحقق في مزاعم الانتهاكات في إقليم تيغراي الشمالي. وانتقدت وزارة الخارجية الإثيوبية في بيان، المشترك بدأ من ذلك. لكن أعضاء اللجنة، قالوا أمس إنهم لم يتلقوا هذا البيان من إثيوبيا، مؤكدين أن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان سيمضي قدماً.

(أسوشييتد برس)

قضية

لم تكد أجواء التفاؤل تسود في تونس بشأن إمكانية انعقاد حوار وطني ينهي الأزمات المتفاقمة في البلاد على مختلف الأصعدة، حتى عاد الرئيس قيس سعيّد ليحبط مختلف الأطراف تقريباً بتمسكه بنظرته لهذا الحوار ومحاولته فرض أجندته الخاصة بشأنه

وجد سعيد نفسه مرة أخرى يصطدم بالجميع تقريبا (ياسين قايدي/الأناضول)

تونس تفاؤل يحبطه الرئيس

سعيّد يتمسك بتغيير النظام السياسي

تحقيق في مخطط «الاغتيال»

اكد المتحدث باسم محكمة الاستئناف في تونس، الحبيب الطرخاني، لـ«العربي الجديد»، امس الخميس، بدء التحريات بخصوص «التخطيط لاغتيال» الرئيس قيس سعيّد. واوضح ان وزيرة العدل بالنيابة حسناء بن سليمان طلبت اجراء التتبعات بشأن تصريح سعيّد حول مساعي ازاحته حتى لا «لاغتيال».

صلاح الدين الجورشي

تتوالى الأحداث في تونس بشكل سريع، لكنها تفتقر إلى التجانس، وتعمّق الحيرة والضبابية لدى الفاعلين المحليين وكذلك المراقبين في الداخل والخارج. كان آخر هذه الأحداث إعلان الرئيس قيس سعيّد عن قبوله مرة أخرى بالحوار، وهو ما أشاع حالة من التفاؤل جعلت الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، يصرح بأنّ الخروج من الأزمة «بات قريباً»، مضيفاً بعد لقائه سعيّد يوم الجمعة الماضي، أنّ «التنازل من شيم الكبار». بعد أربعة أيام، اجتمع سعيّد بحضور رئيس الحكومة هشام المشيشي، في جلسة هي الأولى من نوعها، مع عدد من رؤساء الحكومات السابقين، بمن فيهم علي العريض الأمين العام السابق لحركة النهضة. اجتماع مطوّل خلّف وراءه العديد من الأسئلة، وأبرزها: هل بدأ الحوار أم لا يزال مؤجلاً؟ صحيح أن المشيشي دُعي هذه المرة بصفته رئيساً للحكومة وليس وزيراً للداخلية بالنيابة، لكنه بدا مستمعاً أكثر منه مشاركاً. ثمّ ما أهمية حضور مسؤولين سابقين أصبحوا عملياً خارج الخدمة، في وقت غاب فيه الفاعلون السياسيون والاجتماعيون؟ أي الأحزاب والمنظمات الرئيسية، وفي مقدمتها «اتحاد الشغل»؟ هذا الاتحاد الذي استغرب ما جاء على لسان قيس سعيّد الثلاثاء الماضي، عندما وصف الحوار الذي قاده الرباعي («الاتحاد العام التونسي للشغل» و«الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية» و«الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين» و«الرابطة التونسية لحقوق الإنسان») في سنة 2014 بالفاشل، وهو ما دفع بالمسؤول عن الإعلام في الاتحاد غسان القصيبي، إلى التعقيب بدفع من القيادة النقابية، إذ قال في منشور عبر صفحته بموقع فيسبوك أول من أمس الأربعاء إن «التشكيك في الحوار الوطني موقف خاطئ من الرئيس». وأضاف القصيبي بلهجة ناقدة: «لولا الحوار الوطني لدخلت البلاد في حرب أهلية ولما تحقق الانتقال الديمقراطي، والتشكيك في ذلك تشكيك في كامل المنظومة، لأن الحوار الوطني الذي تم، يعتبر مفخرة ادخلت تونس إلى التاريخ»، في إشارة إلى جائزة نوبل للسلام التي مُنحت للرباعي. ويعكس هذا التعقيب عمق الحيرة التي تنتاب حالياً القيادة النقابية في تعاملها مع رئيس الجمهورية.

تتعلق المسألة الأخرى التي أربكت أطرافاً عديدة بهوية الطرف الذي يحدد أجندة الحوار، هل هو رئيس الدولة بمفرده؟ أم عليه استشارة بقية الأطراف المعنية بهذه المسألة؟ لأن ما حصل حتى الآن، أن الرئيس حدّد طبيعة الحوار الذي يقصده، واعتبره الثلاثاء الماضي، غير تقليدي، ووضع أجندته التي تتمثل في تغيير النظام السياسي من خلال مراجعة الدستور وصياغة قانون انتخابي جديد، على الرغم من علمه بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحارقة التي تهدد بتقويض الدولة. لهذا تدخلت حركة «النهضة» لتعلن عبر مستشارها السياسي رياض الشعيبي، أن رئيس الدولة ليس طرفاً في الحوار، وإنما هو مشرف فقط عليه من دون أن يكون له تحديد جدول أعماله ولا كيفية إدارته. وأضاف الشعيبي في حديث لوسائل إعلام محلية الأربعاء الماضي، أنّ ما قاله رئيس الجمهورية في ما يتعلق بما سيفضي إليه الحوار من تغيير النظام السياسي والنظام الانتخابي والدستور هو «وجهة نظر ليس هناك اتّفاق حولها لدى مختلف الفاعلين السياسيين»، وأن الحركة «متمسكة بوثيقة الحوار الوطني التي نشرها اتحاد الشغل».

لم تقف الاعتراضات على ما ذكره الرئيس عند حركة النهضة وحلفائها، بل شملت أيضاً حزب التيار الديمقراطي الذي يفترض أن يكون من بين المؤيدين للرئيس والمتضامنين معه في الأزمة السياسية الراهنة. إذ دعا النائب عن الحزب لسعد الحجلاوي، أول من أمس الأربعاء، رئيس الدولة إلى «الانسجام في تصريحاته»، معتبراً أن دعوة سعيد إلى تغيير النظام السياسي «لا يمكن أن تحصل إلا عبر تغيير الدستور وإرساء المحكمة الدستورية»، مشدداً على أن «رئيس الجمهورية يعي جيداً استحالة ذلك». كما اعتبر الأمين العام للحزب، غازي الشواشي، أن تغيير النظام السياسي «لا يشكل أولوية الآن»، وأن حزبه يختلف مع سعيّد حول طبيعة النظام السياسي البديل.

من جهتها، تمسكت حركة الشعب على لسان أحد كوادرها، النائب هيكل المكي، بضرورة استقالة المشيشي كمقدمة ضرورية لإطلاق الحوار، مشيراً إلى أن الحركة قد تضطر إلى عدم المشاركة إذا لم يتحقق هذا الشرط.

أما المسألة الأخيرة التي أحدثت هزّة في الأوساط السياسية، فهي المتعلقة بـ«مساعي اغتيال سعيّد»، ولكنها بقيت معلقة لغياب معطيات إضافية تحدد هوية من أقدم على الاتصال بأطراف خارجية، وسافر خصيصاً للتباحث حول إزاحة رئيس الجمهورية بكل الطرق والوسائل، بما في ذلك اغتياله. وكان سعيّد صرّح بهذه المعلومات في لقائه الأخير برؤساء الحكومات من دون أن يدعم الخبر بمعطيات تكون دقيقة، ومن دون أن يقدم على اتخاذ قرارات ترتقي إلى مستوى جريمة الشروع في قتل رئيس الدولة. لهذا طالبت العديد من الأطراف النيابة بفتح تحقيق قضائي عاجل لتحديد المسؤوليات، نظراً لخطورة ما أعلن عنه رئيس الجمهورية.

هكذا أبدى سعيد استعداده للشروع في الحوار، لكنه منذ الخطوة الأولى كان واضحاً في كونه يريد أن يوجه هذا الحوار، وأن يضع له شروطاً وآليات تنسجم كلياً مع فلسفة الحكم التي يؤمن بها، والتي تستند إلى منظومة سياسية تنطلق من تحت إلى فوق، أو ما كان يسميه البساريون الراديكاليون بالنظام المجالسي (بما يتعارض مع النظام السياسي القائم على التمثيلية الحزبية ضمن النظام البرلماني). سعيد يريد إقامة هذا النظام على الرغم من تعارضه مع النظام القائم الذي حدده دستور 2014، ويعمل على الدفع بقية اللاعبين الرئيسيين نحو المشاركة بشكل ما في هذا التحوير الجذري من دون المرور حتماً بالبرلمان في نظام شبه برلماني. لهذا، وجد نفسه مرة أخرى يصطدم بالجميع تقريباً، بما في ذلك شركاؤه. بناء عليه، ستبقى الأزمة السياسية في تونس قائمة ما لم يتراجع الرئيس عن فكرته، أو يبحث لها عن مسوغ سياسي ودستوري ويطرحها على الجميع للمناقشة والنظر، أو يمرّ نحو الدعوة إلى تنظيم استفتاء وطني حول تغيير النظام السياسي، وهي مسألة يوجد انقسام حاد بين الأطراف السياسية حولها.

الحيرة تنتاب اتحاد الشغل بشأن التعامل مع رئيس الجمهورية

يريد سعيّد مراجعة الدستور وصياغة قانون انتخابي جديد

تقرير

مصر تستعين باليمين الإيطالي لتقويض تحركات ضدها

تعمل مصر على محاولة تحقيق اختراق في أوساط اليمين الإيطالي، يسهم في ردّ الهجمة القضائية المتواصلة لسلطات روما عنها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

دخلت مصر وإيطاليا في مواجهة دبلوماسية صامتة خلال الأيام الماضية حول قضية الضباط الأربعة (اللواء طارق صابر، والعقيد أسر كمال، والعقيد هشام حلمي، والمقدم مجدي عبد العال شريف)، المتهمين بخطف وتعذيب وقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني مطلع عام 2016 بالقاهرة. في السياق، كثف السفير المصري في روما هشام بدر مقابلاته واتصالاته مع القيادات السياسية للتيارات اليمينية المؤيدة لاستمرار التعاون مع مصر، وفي المقابل زار السفير الإيطالي بالقاهرة جيامباولو كانتيني النائب العام المصري حمادة الصاوي يوم الثلاثاء الماضي، للاطلاع على مستجدات التحقيق المصري، الذي خلص إلى عدم توجيه الاتهام لأي شخص أو طرف بقتل ريجيني. وتكشف مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، أن بدر عقد مباحثات مع زعيم حزب «رابطة الشمال» اليميني المتطرف، وزير الداخلية السابق ماتيو سالفيني وعدد من نواب اليمين ويمين الوسط، في محاولة لإيجاد سبل عملية لتقويض عمل لجنة التحقيق البرلمانية في قضية ريجيني. ومن المقرر أن تستأنف اللجنة عملها خلال أسابيع بالاستماع إلى عدد من الوزراء الذين عاصروا الواقعة، في مسار موازٍ للإجراءات القضائية المعلقة حالياً بسبب العطلة الصيفية، وستبدأ رسمياً محاكمة الضباط الأربعة في 14 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وتضيف المصادر أن الهدف الثاني من لقاءات السفير المصري هو الحيلولة دون إصدار أي قرارات ضد مصر من البرلمان أو الحكومة، على خلفية تجدد الدعوات النيابية لمنع توجه السياحة الإيطالية إلى القاهرة، فضلاً عن تدشين بعض المجموعات اليسارية حملات دعائية بهذا الغرض. ويهدف السفير أيضاً إلى إفشال مشاريع سبق وتقدم بها نواب يساريون لمنع التعاون العسكري والاقتصادي مع مصر، باعتبارها «دولة لا تحترم حقوق الإنسان».

وحول مسار اللقاءات والاتصالات الجديدة، تنوّه المصادر إلى أنها شهدت تجديد بعض النواب دعوة مصر لاتخاذ بعض الإجراءات لتحسين العلاقات، أبرزها يتعلق بالباحث المسجون باتريك جورج، الذي أصبح من الواضح أن مصر تحتفظ به كورقة مساومة في سياق علاقة الشد والجذب مع الإيطاليين. مع العلم أن بعض السياسيين والدبلوماسيين الإيطاليين أوصوا بالإفراج عنه، لإشعار الرأي العام الإيطالي بوجود تغيير، علماً بأن جورج كان يدرس في جامعة إيطالية، وهو معتقل من أكثر من عام في قضية نشر بيانات وأخبار كاذبة على صفحته الشخصية على «فيسبوك». وسبق أن رفضت الأجهزة المصرية هذه الصيغ، معتبرة أن إطلاق سراحه سيزيد الضغط على مصر لا العكس، وسيظهرها في صورة النظام الذي يستجيب للضغوط بسهولة.

وتشير المصادر الدبلوماسية نفسها إلى أن السفارة المصرية حركت الدعوى الأسبوع الماضي، من أجل الدفاع عن الضباط الأربعة، مستندة إلى مذكرة جديدة موسعة مقدمة من النيابة العامة المصرية، تتضمن حيثيات قرارها بحفظ التحقيقات مؤقتاً ونفي الشبهة عن الضباط الأربعة. وبحسب القانون الإيطالي يمكن للمتهمين مخاطبة الادعاء العام لنفي الوقائع، كما يمكنهم المطالبة بالمثول أمام الادعاء للإدلاء بأقوالهم.

السفير المصري عقد مباحثات مع الوزير السابق ماتيو سالفيني

اكتسبت قضية ريجيني وباتريك تعاطفاً واسعاً من اليسار الإيطالي (Getty)

خاص

يجري حراك في إقليم كردستان العراق منذ أيام، لتوحيد جميع الوحدات الكردية تحت وزارة البشمركة، وتحديداً الوحدتين 70 و80 التابعتين للحزبين الرئيسيين في الإقليم

قوات كردستان العراق

حراك لإلحاق وحدات الأحزاب بالبشمركة

بغداد ـ **عادل النواب**

كشفت مصادر سياسة وحكومية في إقليم كردستان العراق، شمالي البلاد، أمس الخميس، لـ«العربي الجديد»، عن جهود سياسية واسعة تجري في أربيل والسليمانية منذ أيام، وبدعم من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، لضم الوحدات المسلحة التابعة للحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) لقوات البشمركة في الإقليم الذي يتمتع بصلاحيات واسعة منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003.

وعدا عن قوات البشمركة التي يتجاوز تعدادها الـ 240 ألف عنصر، وحظيت في السنوات الأخيرة بتدريب وتسليح عاليين من قبل التحالف الدولي وحكومة الإقليم، كقوة رسمية تعرف بقوات حرس الإقليم، فإنّ وحدات مسلحة أخرى موجودة على الأرض ما زالت ترتبط فعلياً بالحزبين الرئيسيين في الإقليم؛ الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البارزاني ومعقله في أربيل ودهوك، والاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يرأسه الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني، وتتولى إدارته حالياً الطالباني وقيادات حزبية أخرى بسبب خلافات ما زالت مستمرة منذ نحو عامين على رئاسة موحدة للحزب.

ويمتلك الحزب الديمقراطي الكردستاني «الوحدة 80» التي تعتبر من أبرز الوحدات المسلحة في الإقليم، لكنها ترتبط بالحزب وليس بوزارة البشمركة، على الرغم من أنها قاتلت خلال المعارك ضد تنظيم «داعش»، في حين يمتلك الاتحاد الوطني الكردستاني «الوحدة 70» والتي ترتبط بقيادات الحزب في السليمانية، وأخيراً أثارت هذه الوحدة خلافات واسعة بتوجيه اتهامات لحكومة أربيل بعدم منحها جزءاً من التسليح الذي يقدمه التحالف الدولي ودول حلف شمال الأطلسي كمساعدات عسكرية للإقليم، مع العلم أن عديد «الوحدة 70» وكذلك «الوحدة 80» لا يقل عن 20 ألفاً لكل منهما.

ووفقاً لمسؤول حكومي في أربيل، فإنّ حراك توحيد جميع الوحدات الكردية تحت وزارة البشمركة حقق تقدماً في الأيام الأخيرة، مع استمرار ضغوط التحالف الدولي وأطراف داخل الإقليم لإنهاء الملف وجعل جميع التشكيلات تحت مسؤولية البشمركة بعيداً عن الأحزاب. وأضاف المسؤول في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «الخطوة تهدف إلى ضم الوحدتين 80 و70 في أربيل والسليمانية، لتصبحا تحت سيطرة وزارة البشمركة، وتنظيمهما وتوزيعهما وفك ارتباطهما بالأحزاب»، كاشفاً عن موافقة زعيم الحزب الديمقراطي مسعود البارزاني على الخطوة، بينما لم يتضح موقف الاتحاد الوطني من ذلك لغاية الآن. وتابع المسؤول نفسه الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنّ «حراك توحيد القوات في الإقليم وعدم ترك أي قوة حزبية، يهدف لتعزيز عمل المؤسسات الرسمية».

لكنّ مسؤولاً كردياً آخر في السليمانية، قال في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إنّ «الحراك الحالي جاء بضغط من واشنطن، بعد طلب بغداد مراجعة عدد من موظفي الإقليم وعناصر البشمركة، إذ اعتبرت أن 350 ألفاً عدد مبالغ به، وطالبت بإجراء جردة قبل دفع المرتبات». وأضاف أن «الوحدتين التابعتين للحزبين في أربيل والسليمانية، كانتا ضمن القوائم الخاصة بالرواتب التابعة لوزارة البشمركة، لكنهما عملياً لا ترتبطان بالوزارة، وبغداد تضغط لحصر الأعداد وإجراء كشف وتدقيق عليها». وقلل المسؤول من أهمية ضم الوحدتين إلى وزارة البشمركة، قائلاً إن «الارتباط سيكون شكلياً، لأنّ المقاتلين بارزانيون وطالبانيون وفكرهم حزبي، وتبقى التوجيهات لهم تصدر من الحزبين، خصوصاً أن قادة الوحدتين من الذين شاركوا في الحرب الكردية الكردية في تسعينيات القرن الماضي التي خاضها البارزانيون». من جهته، قال رئيس كتلة «المستقبل» الكردية المعارضة في الإقليم، والنائب في البرلمان العراقي الحالي، سركوت شمس الدين، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «الوحدتين تعملان وفق أجندة سياسية، وضمهما للبشمركة سيكون صورياً فقط». وأضاف شمس الدين أنّ «ضم الوحدات المسلحة التابعة للحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني ضمن هيكلية وزارة البشمركة لا يغيّر شيئاً، والهدف هو تنظيم مخصصات البشمركة المالية، التي تدفع من قبل بغداد، وكذلك زيادة الدعم الدولي بالأسلحة والتدريب».

واعتبر شمس الدين بنّ «ضم الوحدتين 70 و80 لهيكلية وزارة البشمركة سيزيد من تسييس المؤسسة العسكرية والأمنية في الإقليم، فهذه القوات حزبية ستعمل بغطاء قانوني، لكن وفق توجيهات وأجندات الأحزاب، وهذا الأمر يشكل خطورة على استقلالية القوات العسكرية والأمنية، ويفتح المجال لاستغلال هذه المؤسسة لأعمال السياسية والانتخابية»، وفقاً لقوله.

وفي بغداد، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، النائب كريم عليوي، إن «ضم القوات الحزبية في الإقليم إلى وزارة البشمركة، يجري لتنظيم أو منح الغطاء المطلوب لدفع بغداد المرتبات الخاصة بوزارة البشمركة، وفقاً لاتفاقية موازنة العام الحالي المالية».

واعتبر عليوي في حديث مع «العربي الجديد» أن «ضم هذه القوات لن ينفع بأي شيء، إذ ستبقى تعمل وفق التوجيهات الحزبية والسياسية للأحزاب الحاكمة في الإقليم حصراً». وأوضح أنّ «وزارة البشمركة هي نفسها منقسمة بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، ولهذا ضم هذه الوحدات لا يغيّر كثيراً في المعادلة، والمشكلة الأبرز أنّ البشمركة عموماً لا تخضع للدولة الاتحادية في بغداد وتوجيهاتها».

وحول الموضوع ذاته، قال الخبير في الشأن السياسي الكردي، أحمد الجاف، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «الخطوة لا يمكن حصرها بملف المرتبات أو الجانب الإداري فقط، فهناك توترات سياسية مستمرة بين الحزبين، والاستقواء ولغة التصعيد دائماً ما تعتمد على قواعد الحزبين المسلحة في ظاهرة ملاصقة لهما منذ تسعينيات القرن الماضي». وأضاف الجاف أنّ «دمج الوحدتين سيكون ناجحاً في حال تم تفكيكهما وتوزيع عناصرهما على مختلف أجزاء ووحدات البشمركة، لأن بقاء الوحدتين على وضعهما سيعزّز من الحالة الندية القائمة بين السليمانية وأربيل سياسياً، وحتى على مستوى الحكومة في الإقليم»، معتبراً أنّ «دعم التحالف الدولي للخطوة يعني أنها تحمل جانباً سياسياً وأمنياً واضحاً أبعد واهم بكثير من مسألة المرتبات، خاصة وأن الوحدتين كانتا رأس حربة أي توتر سياسي وأمني يحدث منذ 30 عاماً داخل الإقليم».

شرق غرب

تركيا: قتيلة باستهداف مقر حزب الشعوب

أدى هجوم مسلح استهدف مقر حزب «الشعوب الديمقراطي» الكردي في مدينة إزمير، أمس الخميس، إلى مقتل إحدى العاملات في المقر. وقالت السلطات المحلية في ولاية إزمير، إن «المدعو (و.غ)، الذي عمل سابقاً كعامل طبي في المقر واستقال لاحقاً، اقتحم مقر الحزب وأطلق النار بمسدس على المدعوة (د.ب) وأرداها قتيلة، ليتم اعتقال المنفذ»، فيما أعلن الحزب أن اسمها دنيز بويراز. من جهته، اتهم حزب «الشعوب الديمقراطي» في بيان، الحكومة بتأليب الشعب ضده، ولا سيما بعد الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا لحل الحزب.

(العربي الجديد)

أردوغان: يمكننا تحمل دور أكبر في أفغانستان

أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الخميس، عن استعداد أنقرة لأداء دور أكثر فعالية لضبط الوضع في أفغانستان بعد انسحاب القوات الأميركية وحلف شمال الأطلسي من هذا البلد. وقال أردوغان في تصريح صحافي في العاصمة الأذربيجانية باكو: «يمكن لتركيا أن تتحمل مزيداً من المسؤولية في أفغانستان بعد قرار الولايات المتحدة الانسحاب منها».

(الأناضول)

أميركا: إقرار يوم عطلة في ذكرى انتهاء العبودية

وافق الجمهوريون والديمقراطيون الأميركيون في الكونغرس، أول من أمس الأربعاء، على جعل 19 يونيو/حزيران، يوم عطلة على المستوى الفيدرالي لإحياء ذكرى اعتاق آخر العبيد في تكساس في 1865. ويفترض أن يصادق الرئيس جو بايدن على هذا القانون، لكن دعمه لا شك فيه. وأقر مجلس النواب القانون بعد تأييد 415 عضواً له ومعارضة 14.

(فرانس برس)

الغلاف

تجتمع عوامل داخلية وخارجية ترفع أهمية الانتخابات الرئاسية التي تشهدها إيران اليوم الجمعة، والتي يتنافس فيها أربعة مرشحين، بعد استبعاد آخرين، لتمهيد الطريق أمام فوز إبراهيم رئيسي

الانتخابات الرئاسية الإيرانية

استحقاق مرسوم على مقاس رئيسي

طهران ـ **صابر غل عنبري**

يتوجه الإيرانيون، اليوم الجمعة، إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس ثامن لبلادهم، في انتخابات رئاسية هي الثالثة عشرة منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، في ظل مجموعة عوامل تميز هذا الاستحقاق عن الجولات الانتخابية السابقة، لوجود جملة تحديات وأزمات متراكمة تشهدها إيران على الصعيدين الداخلي والخارجي في الوقت الراهن، وفي ظل تشابك وتداخل بين هذه التحديات، ما يمنح الانتخابات الراهنة، أهمية ودلالات قصوى، لمعرفة وجهة السياسات الإيرانية داخلياً وخارجياً وتأتي على رأس هذه التحديات، الأزمة الاقتصادية المرتبطة بدرجة كبيرة بما آل إليه الصراع الإيراني الغربي، والتي أدى استمرارها إلى جانب تحديات أخرى على مدى عقود، واستفحالها خلال السنوات الأخيرة، لتغيير قناعات شرائح إيرانية بالتدرج، ويُتوقع أن يظهر هذا التغيير في مستوى المشاركة في الانتخابات.

كما أن إيران تُجري هذه الانتخابات في وقت تخوض فيه مفاوضات غير مباشرة مع واشنطن في فيينا بغية إحياء الاتفاق النووي، وذلك بهدف رفع العقوبات عن البلاد. ومع تراجع التوقعات بالتوصل إلى اتفاق في هذه المباحثات خلال الفترة المتبقية لولاية الحكومة الحالية «المعتدلة» برئاسة حسن روحاني، حتى الثالث من أغسطس/ آب المقبل، فعلى الأغلب سيُرحّل الملف إلى الحكومة المقبلة التي غالباً ما ستكون من نصيب المحافظين، لذلك يهمّ إيران أن يكون رئيسها المحافظ المقبل مسنوداً بأعلى أصوات شعبية، لكي يتفاوض من موقع القوة. لكن في ظل فتور المشهد الانتخابي راهناً، يبقى صعباً أن يحصل الرئيس الفائز، أياً كانت هويته السياسية، على أعلى مما حصل عليه الرؤساء السابقون.

لكن هذه الظروف لا تعني أن صورة النتائج المتوقعة ليست واضحة، مع ترجيحات بفوز المحافظ إبراهيم رئيسي، الذي تبنّى ترشيحه التيار المحافظ، وهو ينافس ثلاثة مرشحين آخرين بينهم واحد فقط من الإصلاحيين، بعد استبعاد مجلس صيانة الدستور عدداً كبيراً من المرشحين، وانسحاب آخرين، لكن يبقى رهان المحافظين على مشاركة شعبية كثيفة في الانتخابات لـ«تشكيل حكومة قوية»، في ظل التحديات الداخلية والخارجية الكبيرة.

في المقابل، بدا التيار الإصلاحي مرتبكاً ومنقسماً، بين من يدعو إلى المشاركة، ومن يصر على المقاطعة، ومن لا يبدي اهتماماً بالعملية الانتخابية، مع اعتبار بعض الإصلاحيين أن العملية جرت «هندستها» لصالح رئيسي، لتبرز مخاوف بعض الناشطين من تحوّل البلاد إلى مشهد مماثل لكوريا الشمالية أو سورية. لكن تطوراً لافتاً برز في اليومين الأخيرين، مع دعوات قيادات من الإصلاحيين للمشاركة، وهو ما يقرأه مراقبون محاولة لمنع رئيسي من الفوز في الجولة الأولى، ودفع الانتخابات لجولة ثانية. ويتنافس في هذه الانتخابات أربعة مرشحين، ثلاثة منهم محافظون، هم رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي، وأمين مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي، والبرلماني أمير حسين قاضي زادة هاشمي، أما المرشح الرابع فهو رئيس البنك المركزي السابق، الإصلاحي عبد الناصر همتي، الذي ترشح خارج الأطر الإصلاحية. واستقر عدد المرشحين على أربعة بعد انسحاب المرشح الإصلاحي محسن مهر علي زادة، والمرشحين المحافظين علي رضا زاكاني، وسعيد جليلي. جاء انسحاب مهر علي زادة لصالح همتي من دون الإعلان عن ذلك رسمياً، فيما انسحب جليلي وزاكاني لصالح رئيسي مع التصريح به علناً.

ويحق لـ59 مليونا و310 آلاف و307 إيرانيين التصويت في هذه الانتخابات، وتبدأ العملية الانتخابية في تمام الساعة السابعة صباحاً وتستمر حتى 12 ليلاً، ويمكن تمديدها ساعتين أيضاً. ويستقبل 70 ألف صندوق اقتراع تتوزع في المدن والقرى بـ31 محافظة إيرانية، أصوات الناخبين الإيرانيين.

ويرافق جدل واسع في إيران الاستحقاق الحالي، منذ الإعلان عن الترشيحات الرئاسية الرسمية في 26 مايو/أيار الماضي، واستبعاد مجلس صيانة الدستور معظم المرشحين من بينهم شخصيات بارزة، مثل رئيس البرلمان السابق علي لاريجاني، والرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، ونائب الرئيس الإيراني، القيادي الإصلاحي إسحاق جهانغيري.

تركيبة المرشحين الذين منحهم مجلس صيانة الدستور الأهلية، لا تمثل جميع التيارات والقوى السياسية في البلاد، ما دفع التيار الإصلاحي إلى القول إن هذه السياسة جعلت الانتخابات الحالية «غير تنافسية»، متهماً المحافظين ومجلس صيانة الدستور بالسعي لإنهاء الجمهورية. بالتالي، يرى البعض أن نتائج الانتخابات باتت معروفة من قبل، لعدم وجود فرص متكافئة بين المرشحين، فإبراهيم رئيسي، الذي يقف التيار المحافظ خلفه بقوة لإيصاله إلى الرئاسة، بعد تغييب منافسه الإصلاحي، هو الأوفر حظاً، من دون وجود منافس يمتلك وزناً سياسياً.

وبدا التيار الإصلاحي في حالة ارتباك وانقسام شديدين، وهو ما ظهر في المواقف الصادرة، بين من يدعو إلى التصويت لصالح همتي، ومن يدعو إلى المشاركة بحذر من دون تسمية همتي، ومن يصر على المقاطعة، ومن لا يبدي اهتماماً بالعملية الانتخابية. ومارست تيارات إصلاحية خلال الأيام الأخيرة، في مقدمتها حزب «كوادر البناء»، الذي يُعتبر المرشح علي زادة لصالح همتي من دون الإعلان عن ذلك رسمياً، فيما انسحب جليلي وزاكاني لصالح رئيسي مع التصريح به علناً.

دعا خامنئي للمشاركة بكثافة لإحباط مخططات الأعداء

جبهة الإصلاحيين عاجزة عن إقناع قاعدتها بالتصويت لهمتي

تحت الإقامة الجبرية منذ 2010، وحزبه «اعتماد ملي»، للتصويت لصالح همتي، لم تدفع «جبهة الإصلاحات» لتغيير موقفها. لكن عدم إعلان الجسم الموحد للإصلاحيين (جبهة الإصلاحات) تبني ترشيح همتي، يعود بالأساس إلى قناعة الجبهة بعدم قدرتها على إقناع القاعدة الشعبية للإصلاحيين بالمشاركة في الانتخابات بكثافة، والتصويت لصالح همتي. وقالت مصادر قيادية في التيار الإصلاحي لـ«العربي الجديد» إن الجبهة ناقشت خلال الأيام الماضية نتائج استطلاعات الرأي لمعرفة مستوى المشاركة بالانتخابات وموقع همتي في الشارع إن دعمته، لكنها وصلت إلى قناعة أن النسبة متدنية و«بالتالي فضّلت عدم الدخول في هذه المغامرة». وأضافت أن «اعتماد ملي»، للتصويت لصالح همتي، لم تحرك الشارع للمشاركة بكثافة، لاعتقاد تبني ترشيح همتي لإفشال حسابات المحافظين».

مع ذلك، تشير تطورات اليومين الأخيرين إلى أن الإصلاحيين باتوا يمارسون لعبة سياسية غير مضمونة النتائج، لإرباك حسابات المحافظين. واللعبة تنكشف تفاصيلها بتعالي أصوات شخصيات إصلاحية كبيرة خلال الأيام الأخيرة للمشاركة في الانتخابات، لكن من دون تسمية همتي وتبني ترشحه. ويبدو أن هذا التصرف لا يهدف فقط إلى الخروج من الحرج الذي قد يتسبب به عدم الدعوة للمشاركة، بل إن هذه الدعوات إلى جانب هذا الدافع، مشفوعة بأمل، ولو ضئيلاً، ومدفوعة بالشعور بخطورة الوضع في وجهة نظرهم إن تُركت الساحة بالكامل للمنافس المحافظ. بالتالي، يجب تغيير اللعبة، كما دعا الرئيس الأسبق محمد خاتمي، الأربعاء، من خلال المشاركة بالانتخابات. لكن سؤالاً مهماً يُطرح بقوة عن سبب عدم دعوة الإصلاحيين للتصويت لهمتي على الرغم من المطالبات المتصاعدة للمشاركة بالانتخابات، وهو ما يراه البعض محاولة لعدم تحميل التيار الإصلاحي مسؤولية فشل همتي، فضلاً عن أن الإعلان رسمياً عن همتي كمرشح للتيار الإصلاحي سيشكّل إجراحاً لهذا التيار الذي أكد بعد استبعاد مرشحيه أن الانتخابات باتت «غير تنافسية». وحتى الآن ليس واضحاً ما إذا كانت هذه الدعوات قد شقت طريقها إلى قلوب القواعد الإصلاحية الرافضة للمشاركة في الانتخابات، ودفعتها لتغيير موقفها والتصويت لهمتي. لكن ما تبتغيه هذه القيادات الإصلاحية حالياً هو منع رئيسي من تحقيق الفوز في الجولة الأولى، ودفع الانتخابات لجولة ثانية، وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن وقوع مفاجأة كبرى في الانتخابات.

وفي السياق، قال نائب الرئيس الإيراني الأسبق محمد علي أبطحي، لـ«العربي الجديد»، إنه إذا لم تُحسم نتائج الانتخابات في الجولة الأولى، وكان همتي أحد المرشحين اللذين سيخوضان جولة الإعادة، فـ«سيفوز المرشح الإصلاحي بكل تأكيد»، مرجعاً سبب ذلك إلى أن التنافس حينئذ سيكون بين مرشح السلطة ومرشح خارج السلطة، وهذا سيحفز الشارع باتجاه الأخير.

أما التيار المحافظ فشارك في السباق الرئاسي بوحدة وانسجام، وعلى الرغم من تعدد مرشحيه، فإن ذلك لا يقلل فرص فوز مرشحه الرئيسي، إبراهيم رئيسي، فأصوات أبناء التيار تبدو مضمونة له، وهي أصوات ثابتة تشارك في أي انتخابات إيرانية، باعتبارها «واجباً سياسياً ودينياً». مع ذلك، فإن انسحاب أحد المرشحين الإصلاحيين لصالح همتي وتزايد الدعوات الإصلاحية للتصويت له، أثار مخاوف لدى التيار المحافظ من احتمال تكرار سيناريو انتخابات الرئاسة، وعليه، مارست أوساط محافظة متنفذة ضغوطاً على المرشحين المحافظين للانسحاب لصالح رئيسي منعاً لأي تطورات مفاجئة. تجاوب معها سعيد جليلي وعلي رضا زاكاني، لكن لا يخفى أن هذه الانسحابات، لها دافع آخر أيضاً، وهي المساعدة في فوز رئيسي بنسبة مشاركة عالية.

وما يميز الانتخابات الرئاسية الحالية، عن سابقاتها، ليس فقط أنها تأتي في ظروف داخلية وخارجية حساسة، بل لحالة فتور تخيّم عليها أيضاً، وهي حالة عزّاها وزير الداخلية الإيراني، عبد الرضا رحماني فضلي، إلى تفشي وباء كورونا وتصرف مجلس صيانة الدستور (استبعاد المرشحين)، وعليه فالعزوف عن المشاركة في هذه الدورة من المتوقع أن يكون أعلى من الدورات السابقة. والأسباب تختلف بين ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي، فمنها ما يرتبط باستبعاد مرشحين من السباق الرئاسي، ليس مرشحي التيار الإصلاحي فقط، بل مرشحون آخرون، في مقدمتهم أحمدي نجاد، الذي أكد بعد رفض أهليته أنه لن يشارك في الانتخابات، ما تُعتبر دعوة غير مباشرة لأنصاره إلى مقاطعتها، بالإضافة إلى اتخاذ تيارات إصلاحية كثيرة الموقف نفسه. كما أن الأزمة الاقتصادية والوضع المعيشي المتردي للمواطنين، يتصدران قائمة أسباب العزوف عن المشاركة لدى شرائح إيرانية. إلى ذلك، كثفت قنوات المعارضة الإيرانية في الخارج، دعواتها للإيرانيين لمقاطعة الانتخابات.

في المقابل، تعالت خلال الأيام الأخيرة، الأصوات المحافظة والإصلاحية الداعية إلى المشاركة في الانتخابات. وفي السياق، ألقى المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، كلمة، الأربعاء، خصصها لموضوع الانتخابات بالكامل، في خطوة نادرة، ودعا الإيرانيين إلى المشاركة بكثافة في الانتخابات، لـ«إحباط مخططات الأعداء»، محذراً من عدم المشاركة بداعي الأزمة الاقتصادية، وقال إن تراجع نسبة المشاركة فيها «يزيد من ضغوط الأعداء مثل العقوبات»، ومعتبراً أن «حل المشاكل يكمن في التصويت» وليس عدم المشاركة فيها.

هذه الأجواء التي تلف العملية الانتخابية، تجعل تطلعات الشارع الإيراني لهذا الاستحقاق تتباين، وهو ما يبرز في رصد «العربي الجديد» لآراء عدد من المواطنين في مناطق مختلفة من طهران. أحمد، شاب ثلاثيني يعمل في سوق طهران الكبير، رأى أن الاستحقاق الرئاسي لا يعنيه، مضيفاً «ما يهمني اليوم هو تدبير دخلي اليومي كي أعيش وأسرتي». وتابع «إذا صوّتت فهل سيتحسن وضعي؟ طبعاً لا، بالتالي أنا غير معني بالمشاركة». أما الطالبة الجامعية، سعيدة، فعبّرت عن وجهة نظر مختلفة، قائلة «سأشارك بالانتخابات، لكن ليس لأنني مقتنعة بما حدث (الترشيحات) بل لأنني مؤمنة بأن صندوق الاقتراع هو الخيار الوحيد لتغيير الوضع». من جهته، شكا علي رضا، صاحب متجر صغير غرب العاصمة، من تراجع القوة الشرائية للمواطنين ما أدى لخفض دخله كثيراً. وأوضح أنه «بعد انطلاق مفاوضات فيينا وعلى ضوء تصريحات السيد روحاني، كنا نعد الأيام والساعات لكي ترفع العقوبات، لكن ذلك لم يحصل، ولدي قلق متزايد من أن الوضع يزداد سوءاً إذا لم تصل المفاوضات إلى نتيجة. الآن ليست لدي فكرة حول المشاركة. أنا متردد».

«لمن أصوت؟ لا أرى مرشحاً قادراً على حل مشاكلنا بين المرشحين»، بحسب سائق الأجرة الثلاثيني محمد جواد، مضيفاً أن «رئيس الجمهورية منصب شرفي، لو كانوا قادرين على حل المشاكل لحلّوها من قبل». معتبراً أن «الأزمة الاقتصادية لن تحل قبل حل النزاع مع أميركا». الأربعيني أمير حسين أكد أنه سيشارك في الانتخابات «لأنه واجب ديني وسياسي»، مضيفاً «أنا أيضاً عندي تحفظات كثيرة على الوضع الاقتصادي الراهن الذي تسبّبت به الحكومة، لكن هذه الانتقادات هي التي تشجعني على المشاركة في الانتخابات والتصويت لتغيير هذا الوضع».

قسم كبير من الإيرانيين غير مهتم بالانتخابات (فاطمة بهرامي/الأناضول)

ملء الشغور

تُعلن نتائج الانتخابات عادة في اليوم التالي للاقتراع، وإذا حصل أي مرشح على النصف زائد واحد من الأصوات، يفوز بمنصب الرئاسة، أو تتجه البلاد إلى جولة ثانية بين المرشحين اللذين يتصدران الجولة الأولى. وإلى جانب الانتخابات الرئاسية، ستُجرى أيضاً اليوم انتخابات مجالس البلدية في المدن والقرى الإيرانية، إلى جانب انتخابات في دوائر انتخابية لاختيار ممثلين لستة مقاعد شاغرة في البرلمان وستة في مجلس خبراء القيادة.

قضية

قمة بايدن وبوتين

فرصة لالتقاط الأنفاس وإدارة المواجهة

على الرغم من عدم خروج القمة بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، بنتائج مهمة، غير أن الأجواء الإيجابية التي سيطرت عليها، والتصريحات الهادئة من الطرفين، وإعراب موسكو عن استعدادها لمواصلة الحوار، كلها عوامل تدفع نحو وضع تصور لتخفيف التوترات بين البلدين

موسكو، واشنطن ـ **العربي الجديد**

بلا خلاف كبير ولا تفاهمات مهمة، انتهت قمة جنيف، الأولى بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، بعد أكثر من ثلاث ساعات من النقاشات، لتفتح المجال أمام الطرفين لالتقاط الأنفاس وبحث إمكانية تحسين العلاقات، وتكون القمة بذلك قد أطلقت عملية لتحديد نموذج لمواجهة قابلة للتحكم بين البلدين ووضع آليات لإدارة المواجهة كي لا تخرج عن السيطرة، بعد التوتر الكبير بينهما؛ خصوصاً بعد قول بايدن في وقت سابق إن بوتين «قاتل»، ما أثار بداية أزمة دبلوماسية بين البلدين، إضافة إلى الهجمات الإلكترونية التي استهدفت شركة خطوط أنابيب نفط وغاز أميركية، كانت روسيا مصدرها.

وبدا لافتاً إعراب الرئيسين عن ارتياحهما للمحادثات «إيجابية» اللهجة، بحسب بايدن، و«البنّاءة والخالية من العدائية» بحسب بوتين، علماً أنهما اتفقا في القمة على بدء حوار ثنائي متكامل بشأن الاستقرار الاستراتيجي لوضع الأساس لإجراءات مستقبلية للحد من الأسلحة وخفض المخاطر، وعودة السفيرين إلى واشنطن وموسكو. وجاء في بيان مشترك صدر بعد القمة أن «تمديد معاهدة نيو ستارت أخيراً هو تجسيد لالتزامنا بالحد من الأسلحة النووية. واليوم نعيد التأكيد على مبدأ أنه لا فائز في حرب نووية بل يجب ألا تحدث أبداً». وقال البيان إن بايدن وبوتين «أظهرا أنهما، حتى في أوقات التوتر، قادران على إحراز تقدم في تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في ... خفض خطر النزاعات المسلحة وتهديد الحرب النووية».

الأجواء الإيجابية حرصت موسكو على ترويجها أمس أيضاً، إذ أعلن بوتين أن «الأجواء في المفاوضات كانت ودية للغاية»، مؤكداً استعداده لمواصلة الحوار إذا كانت تتسم بالاحترام» على غرار الموقف الأميركي من قيادات الحزب الشيوعي السوفييتي في السبعينيات من القرن الماضي، أي الامتناع عن فرض عقوبات شخصية عليهم أو التشكيك في شرعية السلطة السيادية والمحاضرات عن الديمقراطية، مع عقد لقاءات منتظمة على أعلى مستوى لمناقشة الحلول لباقي دول العالم. ولفت إلى أن هناك مجموعة من الاتفاقات المتواضعة تمخضت عنها القمة وتضع آليات للتحكم في المواجهة، ومن بينها إصدار البيان المشترك حول الاستقرار الاستراتيجي الذي لا يجدد فقط «معادلة غورباتشوف/ريغان» ومفادها بأن «لا منتصرين في حرب نووية»، بل يؤكد أيضاً إطلاق الحوار الثنائي الشامل في أقرب وقت. وخلص فرولوف إلى أن «قمة جنيف أطلقت عملية بناء نموذج المواجهة القابلة للتحكم بين روسيا والولايات المتحدة ووضع قواعد السلوك والآليات إدارة المواجهة».

من جهته، اعتبر المحلل السياسي، الأستاذ المساعد في كلية الفلسفة في جامعة موسكو الحكومية، بوريس ميجيوف، أن القمة حققت نجاحاً أكبر من توقعات الخبراء، على الرغم من تمسك كل من الرئيسين بوجهة نظره ومواقفه من جميع القضايا وعدم تقديم أي تنازلات، ولكن مع تعلّمهما التحكم في حالة انعدام التوافق. وفي مقال نشر بصحيفة «فيدوموستي» الروسية، لخص ميجيوف هذا التحكم في فتح ومناقشة القضايا التي يتبلور فيها نوع من التفاهم بين روسيا والولايات المتحدة بشيء من التفصيل مقابل تحديد «الخطوط الحمر» الضمنية والعلنية في القضايا التي لا يزال الخلاف فيها غير قابل للتجاوز. ولفت إلى أنه إلى جانب التعبير عن الاحترام والبيان المشترك حول الاستقرار الاستراتيجي، فإن نقطة هامة أخرى تبلورت خلال لقاء بوتين وبايدن، وخُصّص لها اهتمام بالغ، وهي التعاون بين روسيا والولايات المتحدة في منطقة القطب الشمالي.

على الضفة الأخرى، أضاءت صحيفة «نيويورك تايمز» على هدوء بايدن الذي ظهر بعد القمة، لافتة إلى أن بوتين كعادته، خرج إلى الصحافيين لبقّة شكواه المعتادة إلى المراسلين، نافياً مسؤولية موسكو عن الهجمات الإلكترونية على المصالح الأميركية، مشيرة إلى أن رئيساً آخر غير بايدن ربما كان خرج من القمة محبطاً أو حتى غاضباً. وقالت: «إذا كان بايدن منزعجاً من أداء نظيره، فلم تكن هناك أي إشارة إلى ذلك خلال مؤتمره الصحافي اللاحق، أو خلال محادثة لاحقة مع المراسلين تحت جناح طائرة الرئاسة قبل مغادرته سويسرا». ورأت أن ردّ بايدن على خصمه الروسي سلّط الضوء على سمة متكررة لرئاسته، وهي «التفاؤل العنيد»، الذي يقول الخلاف إنه يقترب من كونه سذاجة مطلقة، في وقت يصرّ الحلفاء على أنه عنصر أساسي لإحراز تقدّم. واعتبرت أن هذا النمط من الإيجابية المطلقة جعله عرضة لاتهامه بأنه ساذج، ولا يرغب في رؤية الواقع الذي يحدّق فيه على الطاولة، وهو سيثير أيضاً تساؤلات عما إذا كان ينوي مواجهة التحديات التي تلوح في الأفق، من العدوانية الروسية على الحدود الشرقية لحلف شمال الأطلسي، إلى الهجمات الإلكترونية المدرة من داخل روسيا، وتراجع سجل حقوق الإنسان في البلاد.

أما صحيفة «واشنطن بوست» فأضاءت من جهتها على حرص مساعدي بايدن على التخطيط لكل خطوة في القمة، وعدم ترك أي مجال للصدف، لافتة إلى أنهم قللوا من احتمال تحقيق إنجازات متواضعة، حتى لتفادي الوقوع في فخ التوقعات، ومن أجل تجنّب ظهور بايدن بموقع الضعيف، فـ«تفاوضوا على وصول بوتين إلى المكان أولاً، للقضاء على فرصه في إبقاء الرئيس الأميركي منتظراً عبر الحضور متأخراً، وهو تكتيك نفّسي بكزره الرئيس الروسي». ومن أجل تجنّب أي مفاجأة، قرّر المساعدون، وفق الصحيفة، عدم عقد مؤتمر صحافي مشترك قد يؤدي إلى لحظات من العفوية والارتجال. من جهتها، أضاءت مجلة «فورين بوليسي» على ثلاث نقاط رئيسية في القمة، أولاها الخروج الراديكالي من قمة هلسنكي التي جمعت الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ببوتين عام 2018 في فنلندا. أما الثانية فهي وجود احتمال للتقدّم على الرغم من عدم حدوث أي اختراقات في اللقاء. وخلصت ثالثاً إلى أن الوقت كفيل بإظهار نجاح القمة أو عدمه. وقال السفير الأميركي السابق لدى روسيا خلال إدارة أوباما، مايكل ماكفول إنّ «العمل الجاد يبدأ في اليوم التالي يلي عقد القمة».

وفي السياق، رأى رئيس جمعية «يوريجا غروب» الاستشارية إيان بريمر لوكالة «فرانس برس»، أن «اللقاء كان لا بأس به. أظن أن الطرفين قررا التقاط الأنفاس ورؤية ما إذا كان ممكناً تحسين العلاقات». وأوضح أن «بايدن يريد علاقات بنّاءة، لكنه على الرغم من ذلك لا يعتبر بوتين صديقاً. يتوقع أن تتصرف روسيا وفقاً لمصالحها وبما أن للبلدين بعض المصالح المشتركة فهما سيعملان معاً على هذه المواضيع». أما الباحث في مركز «ويلسن سنتر» للأبحاث بوفال ويبر، فرأى أن أجواء الاجتماع «كان يمكن أن تكون أسوأ بكثير. كان بالإمكان أن يتبادلا الشتائم ويمليا دروساً على بعضهما البعض أو أن يدور بينهما حوار طرشان». وأضاف لوكالة «فرانس برس» أن الرئيس الأميركي بقوله إن بوتين «هو خصم يجب أن يُعترف بقيمته الفعلية وإن روسيا قوة عظمى» أراد الإدلاء «بأشياء يمكن لبوتين بعدها أن يستخدمها لتلميع صورة روسيا».

زوج الرئيسان لأجواء إيجابية (Getty)

خط أحمر

قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف (الصورة) إن عضوية أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي ستكون «خطاً أحمر» بالنسبة لموسكو، معبراً في تصريحات صحافية أمس الخميس عن قلقه من الحديث الدائر عن أن كييف ربما تُمنح يوماً ما خطة عمل لنيل عضوية الحلف. وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قال الأثنين الماضي إنه يريد «نعم» أو «لا» واضحة من الرئيس الأميركي جو بايدن بشأن حصول أوكرانيا على خطة عمل للانضمام للحلف.

توجه سعودي لهيكلة «هيئة التفاوض»

منصة جديدة لـ«وراثة» الائتلاف السوري؟

تستعد شخصيات سورية معارضة لعقد مؤتمر لتأسيس كتلة جديدة، في محاولة لسحب زمام المبادرة من يد الائتلاف الوطني، فيما تنوي السعودية دعوة هيئة التفاوض إلى مؤتمر

دمشق ـ **ريان محمد، عماد كركص**

عادت فكرة إنتاج منصة جديدة للمعارضة السورية إلى الواجهة، في ظل الاستعصاء الذي تعيشه العملية السياسية لإيجاد حل للأزمة السورية، المستمرة منذ عشرة أعوام.

ففي حين عاد الملف السوري إلى الأروقة الدولية، بعد ركود أثر سلباً على تقدم مسيرة الحل، من خلال المسارات الأممية وآخرها اللجنة الدستورية، والذي يتوازى مع خلافات داخل أجسام المعارضة، يتم توريتها حيناً، وتطفو إلى السطح كلما انسد أفق حلها، فإن شخصيات معارضة ستعقد مؤتمراً جديداً، عنوانه «مؤتمر سوري سوري لاستعادة السيادة والقرار»، ربما يكون حجر أساس لمنصة جديدة، تحظى بقبول أغلب الأطراف الدولية، في محاولة لتصدر مشهد المعارضة في أروقة الحل.

ويأتي هذا بالتوازي مع محاولات لإصلاح وإعادة ترميم منصات المعارضة الحالية، التي تتعارض في وجهة نظرها مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي يعد أكبر مؤسسات المعارضة، من حيث التمثيل والحضور في أروقة الحل السياسي في المسارات الدولية.

وأعلنت اللجنة التحضيرية لـ«المؤتمر الوطني السوري لاستعادة السيادة والقرار»، في بيان أمس الخميس، «إنهاء التحضيرات لعقد المؤتمر، والذي تأجل بسبب جائحة كورونا، بعد أن أصبح بالإمكان انعقاد هذا الحدث الكبير في 21 و22 أغسطس/آب» المقبل. وتوقع العضو في اللجنة التحضيرية صلاح وائلي، أن «يصل عدد المشاركين في المؤتمر في جنيف، شخصياً وعبر الفيديو، إلى 500 من الداخل والخارج، بسبب استمرار وجود قيود على تأشيرات السفر والحركة من عدة بلدان»، إلا أن مصدراً من اللجنة المنظمة للمؤتمر أكد لـ«العربي الجديد» أن الحضور الشخصي في المؤتمر بجنيف سيكون بين 50 و60، والباقي سيكون إلكترونياً.

وعلمت «العربي الجديد» من مصادر معارضة في أوروبا ودمشق، أن المؤتمر يستهدف شخصيات بعيدة عن القوى والكيانات المعارضة على اختلافها. وأشارت المصادر إلى أنه كان من المتوقع أن يعقد المؤتمر منذ نحو ستة أشهر، لكن ظروف انتشار فيروس كورونا عرقلت إجراءاته، ليتم تأجيله عدة مرات. وأكدت المصادر أن الشخصيات المعارضة التي تُحضر للمؤتمر تأخذ منحى مستقلاً، على الأقل في الفترة الحالية، من بينها اللواء مصطفى الحاج علي وهيثم مناع وخالد المحاميد وآخرون، وستتم دعوة شخصيات معارضة من دمشق، وكذلك شخصيات كردية من شمال شرق سورية.

وينظر لعدد من الشخصيات الذين يسعون لتنظيم المؤتمر على أنهم أصحاب موقف متقلب في المعارضة، لا سيما هيثم مناع الذي ذهب منذ أعوام باتجاه التنسيق مع روسيا، ما جعل منه محط ريبة من قبل جمهور المعارضة. ويقود مناع حالياً «تيار قمح»، وكان شغل سابقاً رئيس «مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، الذي ينشط في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» الكردية، قبل أن يستقيل. ولا يحظى خالد المحاميد بقبول في أوساط المعارضة، لكونه مقرباً من روسيا والإمارات. وبحسب المصادر التي تحدثت مع «العربي الجديد» فإن حرص المنظمين ينصب على أن يمثل الحضور كافة المكونات السورية على المستويين المذهبي والعرقي، مع تجنب تمثيل المكونات السياسية في طريقة دعوة الشخصيات.

ولم تؤكد المصادر ما إذا كان المؤتمر سيحظى برعاية الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية، أو دول بعينها، كما لم تشر فيما إذا كان هناك دعوات لشخصيات من النظام لحضور المؤتمر، وما سيتم تناوله تحت هذا العنوان العريض (استعادة السيادة)، غير أن المؤشرات تذهب إلى أن هذا العنوان سيكون واجهة وطنية لتأسيس كتلة معارضة جديدة، ستحاول سحب زمام المبادرة في الأروقة الدولية من الائتلاف الوطني، باعتباره يهيمن على «هيئة التفاوض» التي ينبثق عنها وفد المعارضة للجنة الدستورية حالياً.

تنوي السعودية دعوة هيئة التفاوض لمؤتمر جديد (فايز نورالدين/فرانس برس)

سيعقد المؤتمر الجديد في جنيف في 21 و22 أغسطس المقبل

وفي حديث مع «العربي الجديد»، أشار المعارض السوري والعضو في اللجنة التحضيرية للمؤتمر آصف دعبول إلى أن فكرة عقده انطلقت في ربيع 2019، حين تم الإعلان عن «المبادرة الوطنية السورية» من قبل مجموعة من المعارضين المستقلين. ونوه إلى أنه نتيجة هذه المبادرة تم تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر تحت عنوان «المؤتمر السوري العام لاستعادة السيادة والقرار»، على أن يجمع أكبر عدد من الشخصيات الذين يمثلون الشرائح السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والفنية، وغيرها. وأشار دعبول إلى أنهم يأملون أن يسد هذا المؤتمر فراغاً في الحالة السورية، بعد فشل الأجسام المعارضة الموجودة حالياً بالتعبير عن تطلعات السوريين، وعدم القدرة على التفاعل مع القوى الدولية والمؤثرين في القضية السورية، ولا سيما في إطار الحل السياسي الذي يعد عقيماً. وأكد أن اللجان الفرعية التحضيرية في المحافظات تسعى لدعوة ممثلين عن كافة الشرائح، على أن حضورهم سيكون بصفة تمثيلية شخصية عن الشرائح وليس عن القوى السياسية. وأعلن أنه لا يوجد حتى الآن أي رعاية للمؤتمر من أي جهة، لكنهم يأملون بأن ترعى الأمم المتحدة المؤتمر كجهة محايدة، وسيسعون إلى ذلك بدعوتها. ومن المتوقع أن يحظى المؤتمر بدعم من الدول العربية المناوئة للنفوذ التركي داخل المعارضة السورية، وتحديداً الإمارات والسعودية.

وتعليقاً على انعقاد المؤتمر، قال عضو اللجنة العليا للتفاوض يحيى العريضي، لـ«العربي الجديد»، إن «أي خطوة تجمع السوريين على رأي سديد ورشيد يساعد باستعادة سورية لعافيتها وقرارها، وتساهم بخلاصها من الاستبداد والاحتلال، ومبنية على أسس متينة، لا إثنية ولا اصطفاف ولا إقصاء، ولا محاولة ركيكة لتوجيه السهام للآخرين، مرحب بها». وأعلن أن «هذا المؤتمر عقد سابقاً بغالبية هذه الشخوص قبل نحو عامين، وخلالها حدث خلاف بين المؤتمرين، ما أفشله». وأضاف «لا أدري ما إذا كان تكرار التجارب يفيد بتحقيق الغايات، وهناك خلال العامين الماضيين أكثر من 100 محاولة لتجميع السوريين. ويبقى الأمل أن تخرج إحدى هذه التجارب، منفردة أو مجتمعة، بنتائج سبق وذكرناها، وذلك عبر تخطيط معمق».

ورأى العريضي أن «عقد المؤتمر في جنيف يعطي مؤشراً على أنه ليس مرتهناً لدولة ما، مع العلم أن السوريين عندما اجتمعوا في الرياض لم يكونوا مرتهنين للسعودية، التي استضافت المعارضة السورية عبر توافق دولي على خلفية اجتماع فيينا، والهيئة مكلفة بمهمة التفاوض إذا قررت الدول المتدخلة إيجاد حل للأزمة السورية». ولفت إلى أن «الاجتماع الأخير للهيئة العليا عبر عن ضرورة وجود رؤية جديدة، والتواصل مع القوى السورية والأمم المتحدة»، معتبراً أن «هناك اليوم هجمة روسية على القرار 2254 تهدف لإجهاضه عبر العديد من المسارات مثل مسار أستانة وسوتشي، وما سمي مؤتمر عودة اللاجئين». وحصلت «العربي الجديد» على معلومات تشير إلى نية السعودية دعوة هيئة التفاوض إلى مؤتمر جديد، يعد بمثابة «الرياض 3»، بغية إعادة هيكلتها، بعد الخلافات التي عصفت بها على مستوى المكونات. ولا تعتبر المصادر، التي نقلت المعلومات لـ«العربي الجديد»، أن المؤتمر الذي جرى عقده على مستوى المستقلين، نهاية 2019، وتم خلاله انتخاب قائمة جديدة لتمثيل المستقلين داخل الهيئة بمثابة مؤتمر «الرياض 3» كما روج له، لكونه لم يكن شاملاً لجميع المكونات داخل الهيئة.

ويبدو أن إعادة انتخاب أنس العبدة، كرئيس للهيئة سيزيد الشرخ داخلها، بعد الخلافات التي ظهرت، وبينها استبعاد ممثل «منصة موسكو» مهند دليقان، ومن ثم ما يشبه تعليق هيئة التنسيق الوطنية عملها داخل الهيئة والاقتصار على مشاركة ممثليها في مسار اللجنة الدستورية، وكذلك الخلافات التي حضرت داخل «منصة القاهرة»: والتي أثرت على حضورها داخل الهيئة. من جهته، نفى مصدر في «منصة موسكو» العلم بأي تحركات من هذا القبيل. وقال «بما أنّ الحديث هو عن عمل لحل مشكلة الهيئة، ولا علم لنا به، فتقديرنا أن المسألة ليست أكثر من محاكاة، وليست حركة حقيقية باتجاه الحل».